

معادة اليهود . ويلاحظ هؤلاء ان عددا من المصارف التي أسسها يهود وديرها يهود لا تعاني أية متاعب في تعاملها مع العرب .

وتهمي المقالة الى تعداد بعض المشروعات اليهودية التي لا علاقة لها مع اسرائيل ، والتي تتعاطى اعمالا مع المصالح المالية العربية .

وفي آخر الامر ، ظهرت سلسلة من البيانات أدلى بها ناطقون عرب ونشرت في الصحافة الغربية ، مما أتاح على نطاق واسع توضيح ان اسرائيل هي هدف المقاطعة العربية . وعلى سبيل المثال ، نشرت « نيويورك تايمز » رسالة من القاهرة ( ٢/٢٧ ) حيث كانت جامعة الدول العربية تعقد مؤتمرها الذي تعيد النظر فيه في الشركات المسجلة على اللائحة السوداء ، قالت الصحيفة فيها « ان الرسميين العرب المتصلين بعمليات المقاطعة أنكروا بقوة اليوم اتخاذ اية تدابير للمقاطعة لاسباب دينية » ، وان « الملكية اليهودية لم تكن موضوعا مطروحا » .

أثناء ذلك ، وبالرغم من هذه البيانات المشورة على نطاق جيد وغيرها ، استمر الموضوع بأشغال حيز كبير للغاية في الصحافة الغربية ، حيث ان الناطقين المناصرين للصهيونية والاسرائيليين والمتعاطفين معهم كانوا قد نجحوا في ادامة تهمة « اللامسامية » . لقد كانت اسرائيل هي بالطبع القوة الدافعة وراء هذه الحملة الصهيونية ، اذ أدركت القيمة الدعوية المحتملة للموضوع فتشبتت به سريعا . وفي ٢/١١ كانت « هارتس » الاسرائيلية ، تدعو الصهيونيين الى شن « حملة مضادة » ضد المقاطعة . وفي مقالة افتتاحية تكاد تطابق نغمتها ما يقوله العديد من صحف الغرب المؤيدة للصهيونية ، زعمت هارتس في وقت لاحق من الشهر :

« هناك ما يدعو الى الاعتقاد ان الرأسماليين العرب سوف يحاولون فرض عقوبات على المؤسسات المصرفية التي يملكها يهود . اذا ما قبل العالم الغربي فرضية عدم وجود مصارف يهودية في العمليات المالية التي تشترك فيها الاموال العربية ، اذا سلم بهذا على انه أمر مفروغ منه ، فان هذا سيشكل تهديدا لحق اليهود في المساواة في الحقوق في بلدان الشتات » ( خطوط التشديد من عندنا ) .

رسمت بحيث تترك انطبعا بأن المقاطعة العربية هي في حقيقتها « معاداة للسامية » ، وان مقصدها الحقيقي لم يكن دولة اسرائيل والمؤسسات التابعة لها ، بل مقاطعة يهود العالم جميعا . والأشد اذاء في هذا الصدد ، النغمة التي ترددت في مقالات شتى في الصحافة الغربية ، والتي ، بتجاهل يستهدف التشويه ، تركت انطبعا في أذهان قرائها ان المصارف التي يملكها اليهود هي بالذات التي يعتمد المال العربي مقاطعتها .

وهكذا ، بعد ان كان الموضوع قد أثر على الصعيد الصحافي ، نشرت « نيويورك تايمز » تقريرا من لندن ( ٢/١١ ) يقول انه كان هناك جدل في مجتمع لندن المالي « حول ما اذا كان ينبغي تأليف جبهة مشتركة للتصدي للمقاطعة العربية للمصالح المصرفية اليهودية » في أوروبا ( التشديد من عندنا ) . وفي المقالة كلها لم تظهر مرة واحدة كلمة « صهيونية » أو حتى « اسرائيل » . وبالمثل فان « التايمز » اللندنية الواسعة النفوذ ، نشرت مقالة في ٢/١٠ ذكرت فيها ان الفرسة التجارية الانجلو - اسرائيلية تعد قائمة بالشركات البريطانية الموضوعة على اللائحة السوداء ، أو تلك التي مورست عليها ضغوط كي تهتنع عن التعامل مع « مصالح يهودية » .

هذا الادعاء الضمني بمعاداة السامية ، الذي عكسته التقارير ( ناهيك عن التعليقات ) التي نشرتها الصحافة الغربية ، مغمضة عينيها عن الحقيقة ، بل ولاجئة الى التشويه المفضوح ، ربما كان عائدا في بعض الحالات الى مجرد الجهل بمقاصد المقاطعة ، لكنه كان في حالات اخرى وليد تعمد مغرض بالتاكيد . ومر الوقت حتى حوالي منتصف الشهر ، عندما بدأ الناطقون العرب بالرد بصورة كاشفة للاتهامات والايحاءات بمعاداة السامية .

لكن بعض الصحف عالج المسألة بروح موضوعية حقا . ففي ٢/٢٨ ظهرت مقالة في « الإنترناشيونال هيرالد تريبيون » أوضحت بجلاد ان المقاطعة تستهدف اسرائيل وليس المصالح اليهودية . وبناء لما ذكرته :

« ان المصريين الذين يعرفون المواقف العربية يؤكدون ان الدافع هو معاداة الصهيونية وليس